تقدير استشرافي

2024

26 كانون الأول

العِرَاقُ وَالمُتَغَيِّرَاتُ السُّورِيَّةُ

أ. د. أحمد عدنان كاظم الكناني

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

مُتابعات

تقدير استشرافيّ: العِرَاقُ وَالمتُغَيّرَاتُ السُّورِيَّةُ

-أ. د. أحمد عدنان كاظم الكناني-

الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

تقديرٌ استشرافيٌّ: العِراقُ والمُتغيّراتُ السُّوريّةُ

أ. د. أحمد عدنان كاظم الكناني
استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد.

المقدمات

يواجه العراق تحدياتٍ مستقبلية، آخرها تصاعُد معدلات الفوضى الأمنية والنزوع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي؛ بسبب الفراغ الحاصل في العمق السوري غير الخاضع للدولة حتى الآن، ومصير سياسي لا تتضح معالمه بعد الإطاحة بالنظام السوري السابق في الثامن من كانون الأول عام 2024، ما رفع من احتمالية حدوث تغيراتٍ أمنية داخل العراق؛ بسبب احتمالية مواجهة ضغط دولي يُخيرَّ العراق بين أمرينٍ، أحدهما العزلة والعقوبات الدولية بإشراف أمريكي، والآخر المُضي نحو صياغة علاقات بينية جديدة تعترف بخارطة التحالفات الإقليمية القادمة، ودور الفواعل الجُدُد بعد انحسار النفوذ الإيراني في لبنان وسوريا وفلسطين، ومن ثَمَّ العمل على إيقاف خطوط الإمداد الإيرانية لحلفائها التقليديين حاضرًا ومستقبَلًا، ومحاولة الضغط على الفصائل المقاوِمة العراقية التي كانت تربطها علاقات إستراتيجية مع النظام السوري السابق والجمهورية الإسلامية.

أَوَّلًا: العُقدَةُ الأَمنيَّةُ العِراقيَّةُ القَادِمَةُ وَمُستَقبَلُ سُورِيَا بَعدَ التَّغيير

سيواجه العراق عقدةً أمنيةً متمثلة في منطقة «فيشخابور» العراقية التي تجاور العمق السوري وتزخر بكتلة بشرية من القومية الكردية السورية هناك، مع رغبة تركيا في إنهاء ملف المطالبات الشعبية الكردية التي تتبناها فصائل مسلحة مثل: قوات سوريا الديمقراطية ووحدات الشعب الكردية، حيث أن هذا العمق الجغرافي يثير قلق الدولة التركية بسبب الاتصال البشري الكردي بين الكرد السوريين (المسلحين / المتحررين) مع الجنوب الشرقي التركي الذي يشعر بالمظلومية والاضطهاد، مع الأخذ بالحسبان أن نقطة ضعف العمق الجغرافي العراقي في فيشخابور (العقدة الأمنية القادمة) تمتد على طول الحدود (العراقية - السورية – التركية) وصولاً إلى (معبر سيمالكا الحدودي بين سوريا وكردستان العراق عبر نهر دجلة، ووقوعه في محافظة الحسكة شمال شرقي سوريا حيث التواجد الأمريكي هناك، يقابله منفذ فيشخابور الحدودي في محافظة دهوك).

ومن ثم قلق تركيا من مطالبات تطوير الإدارة الذاتية الكردية إلى اعترافٍ بإقليم على غرار إقليم كردستان العراق، مما يضع فرصًا للتوازن الأصعب وغير المستقر متاحة عند قياس علاقات العراق بتركيا حصرًا. أما معبر فيشخابور فإنه يشكل منطقة توتر بين المركز والإقليم، يقابله توتر اقتصادي في إدارة المعابر الحدودية، وصولا إلى تعقيد حركة التجارة بين العراق

وسـوريا عبر هذا المعبر. لنبقى أمام ضرورة تنشـيط حـوار (كردي - كردي) يشمل العمقين العراقي والسوري؛ ولكن برعاية عراقية وتركية، لضمان حقوق الدول المتجاورة عبر تفعيل دبلوماسـية متوازنة تعمل بإسـتراتيجية سياسية بعيدة الأمد، وصولا إلى تطمين الجميع حيال أي مخاوف من قضم السيادة، أو إضعافها من طرف ما حيال الطرف الآخر.

لقد شكَّل الخامس والعشرون من آذار عام 2019 صدمة أخرى في العمق الجغرافي العربي، حينما أصدرت الإدارة الأمريكية في ولاية (ترامب) الأولى قرار الاعتراف بسـيادة الكيـان الصهيوني على هضبة الجـولان، وهذا يعني اعترافها بقانون "إسرائيل" حول الجولان الصادر عام 1981 والمرفوض دوليًا (قرار مجلس الأمن المرقَّم 497 والصادر في السابع عشر من كانون الثاني عام

1981)، لا سيما وأن هذا القانون قد نصَّ في حينها على ضم هضبة الجولان السّوريّة إلى الأراضي المحتلة عقب حرب العام 1967.

لذا فلابُدّ للعراق التعاطي مع تحدياتٍ مُضافة في المرحلة القادمة، والتي ستتأرجَح بين انتقالٍ غير مستقر للسلطة في ظل أوضاع سياسية مرتبكة، يقابلها سيناريو تنامي التحديات الأمنية والاقتصادية وما سواها، مع الأخذ بالحسبان، إدارة مخاطر التنافس والتصارع السياسي بمختلف أشكاله في الداخل السوري من أجل الحكم؛ بسبب تعدد الجهات المشاركة في إسقاط النظام السوري السابق (وعلى رأسهم "إسرائيل")، مع رجحان احتمال عودة الانقسامات السياسية السابقة التي جرت بين أطراف المعارضة بعد العام 2011 من جهة، ما قد يؤسس إلى طرح مشاريع الأقلَمة أو الحكم على أساس توافقي – مذهبي وقومي (دستور محاصصاتي)، أو احتمالية تطبيق مشاريع الفيدرالية (مقدمات التأسيس منذ تشكيل حكومة الإنقاذ السورية في أوائل تشرين الثاني عام 2017، حينما عُرِفَت بالحكومة البديلة بحكم الأمر الواقع، والتي تتبع للمعارضة السورية ومقرها محافظة إدلب، ومن ثم إجراء تفاهمات سياسية جديدة من طريق حوار وطني يجمع السوريين جميعا، كما جرى في اللقاء مع الكثير من القيادات السورية، ومنها (فاروق الشرع)، نائب الرئيس السابق بشار الأسد، لاسيَّما وأنه قد تم إبعاده عن المشهد السياسي اثنا عشر عاما)، لضمان حقوق المشاركة والتمثيل لجميع المكونات والأقليات

بالمجتمع السـوري، بالتوازي مـع تنامي التدخلات الإقليميـة والدولية في الشأن السوري الداخلي نفسه مستقبلاً.

كما سـيواجه العراق المطالب التركية التي تروم التمسـك بقرارها الكامن في ضرورة تصفية وحدات حماية الشـعب الكرديـة، التي تعد أكبر مكونات قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وفي الوقت نفسه، هناك احتمالية التعرض لعقوبات أو لضغوط أمريكية نتيجة الخطط العسكرية التركية المستقبلية التي تروم تغيير الجغرافية السياسية على أرض الواقع، درءا للمخاطر الأمنية المتأتّية والمتلازمة مع تزايد الهجمات التركية على مواقع الأكراد في شمال سوريا. مع الأخذ بالحسبان انتشـار القوات الأمريكية شرقي الفرات (28 موقعًا أمريكيا منها 24 قاعدة عسكرية، و4 نقاط عسكرية في ظل تواجد ألفي مقاتل أمريكي على الأرض السورية). لاسيما وأن سـقوط النظام السوري السابق قد أسهم في تعزيـز بقاء هذه القوات، مقارنةً بحجم جميع القوات الأجنبية المتواجدة على الأرض السـورية قُبيل هذا التاريخ والمنتشرة في ما يقارب (800) قاعدة ونقطة عسـكرية، والتي باتت مرجحّة، لصالـح الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حصرًا، عقب انحسار النفوذ الروسي هناك.

ثَانِيًا: العِرَاقُ والتَّحَدِيَّات السّيَاسِيَّة القَادِمَةُ

سـيواجه العراق تحدياتٍ سياسيةٍ مقلقة، تتعلق بمحاولات تصدير الأزمة

السورية إلى الداخل العراقي ولو بشكل نسبي، بهدف إضعاف فصائل جبهة المقاومة وبعض قوات الحشد الشعبي العراقية، وصولاً إلى ضرورة تأطير الوضع بحلول أمنية وسياسية تعمل على تحصين الجبهة الداخلية العراقية، والنأي بنفسها عن أي مواجهة قادمة ترومها الولايات المتحدة وحلفاؤها بالمنطقة، مشفوعة باستثمار ملف إنجاز حكومة محمد شياع السوداني الحالية بالتزامن مع استكمال الإصلاحات السياسية الحقيقية من جانب الإطار التنسيقي وعموم ائتلاف إدارة الدولة الحاكم حاليا. وبالنتيجة سيكون العراق أمام جبهة ممانعة وبصيغة جديدة يعمل على تجنب أي ضربة أمريكية أو حتى صهيونية مؤثرة كما خُطِط له في تشرين الثاني عام 2024؛ ولكن فاعلية دبلوماسية الحكومة العراقية مع الجانب الأمريكي، قد جعل العراق في منأى عن أي مواجهة عسكرية جديدة، لاسيما وأن الولايات المتحدة مع حليفها الصهيوني قد اتخذا قرارًا مباشرًا في تقويض القدرات الإيرانية، مع توظيف القنوات الدبلوماسية في حل المشكلات العالقة ومنها الملف النووي. مع الأخذ بالحسبان أن هناك إعادة فرض قواعد جديدة عقب تصفية العديد من قادة جبهة المقاومة في لبنان وفلسطين، وصولا إلى نقل الأزمات إلى الداخل الإيراني، كي ينشغل كثيراً عن الاهتمام ودعم حلفائه في جبهة المقاومة خارج حدوده الجغرافية حتى اليمن. وهذا ما تتفهمه القيادة السياسية في إيران وضرورة إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، من أجل تحصين

نفسـها داخليا، والاستعداد لمرحلة حكم إدارة ترامب الثانية واحتواء سياسته بالضغوط القصوى دبلوماسيا.

ثَالِثًا: العِرَاقُ ومِحنَةُ تَغيِيرِ الأَدوَارِ (إِخرَاجُ بعضِ الدُوَلِ من مَنظُومَةِ المَدَارِ الإِقلِيمِيّ)

سيواجه العراق مرحلةً جديدةً تتمثل في محاولات القوى العظمى إخراج بعـض الدول عن منظومة المـدار الإقليمي بالمنطقة، طالمـا أنها كانت في السابق جزءًا من المنظومة الدولية التي أديرت على حساب المصالح الشعبية والإقليمية، لتكون كفة ميزان المصالح راجحة لصالح منظومة تعاون جديدة أو منظومة تنافس محتدمة وما بينهما حروب هجينة تُدار بشـكل تكنولوجي من طريق توظيف القوة الذكية. مع الأخذ بالحسـبان، نقاط الضعف الكامنة في مناطـق النفوذ المحورية التـي عانت منها الولايـات المتحدة الأمريكية وحتى الغرب عمومًا، حينما لم تستطع أن تغير قواعد اللعبة السياسية وحتى العسكرية إلا من خلال اسـتهداف قيادات بارزة ومؤثرة في ساحة العمليات العسـكرية، وصولًا إلى جعل منطقـة الشرق الأوسـط في صدمة أكثر حدة وشدة؛ بسبب الكوارث الإنسانية التي لحقت بالشعب الفلسطيني بعد نجاح معركـة طوفان الأقصى في قطاع غزة بالسـابع من تشريـن الأول عام 2023. لتبدأ مرحلة جديدة هدفها استنزاف مقومات القوة والقدرة المحوريتين لدول المنطقة المحيطة بـ«إسرائيل»، والمُضي في صياغة حلول جديدة لأبرز قضايا

المنطقة خلافيةً وهي القضية الفلسطينية، على أن تجري بصفقة ترعاها إدارة (ترامب) الثانية، ومن ثم استكمال ما يعرف بالاتفاقات الإبراهيمية، وجذب الكثير من الدول «الإسلامية» نحوها، وصولاً إلى تمكين معادلة سياسية وأمنية آمنة عابرة للحدود الجغرافية، ولغاية القارة الأفريقية انطلاقا من السودان، وصولا إلى العمق الجغرافي الأفريقي الممتد شرقا ثم غربا.

رَابِعًا: العِرَاقُ فِي مُوَاجَهَةِ تَحَدّيَاتِ سِينَارِيُوهَاتِ المُستَقبَلِ القَرِيبِ

من السيناريوهات المستقبلية المتوقع حدوثها، محاولات صناعة مجالات الفوضى بالمنطقة تتعلق بالمشهد الجيوسياسي الذي بات في حالة تغير مستمر، وتوظيف رؤية (مايكل ليدين - Michael Ledeen)[1] في تسويق

1 - مؤرّخ ومنظّر أمريكي يتبنى نظرية "القوة اللامتناهية"، ضمن سيناريو "الفوضى الخلاقة" التي تهدف إلى اختراق أو احتلال لدول ضعيفة من الداخل بالاعتماد أساسًا على حرب العقول، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير وتدمره، وذلك لغاية وحيدة فقط هي أن تظهر للجميع أنها جادة في أقوالها. يقول: "التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يوميًا الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائما هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هددت تقاليدهم (مهما كانت وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية". (الفوضى الخلاقة - المجلد 1 - الصفحة 60)

"القـوة اللامتناهية" في سـياق مـا عُرِفَ بـ"الفـوضى الخلاّقـة" أو "الإدارة بالأزمات" من أجل التفرد والهيمنة الأمريكية على العالم، لا سيَّما وأن هناك قـوى كبرى فاعلة تحاول أن تكـون مؤثرة حيال ما يفعلـه الكيان الصهيوني في الشرق الأوسـط، ومنها قطـر والمملكة العربية السـعودية ومصر وإيران وتركيا. مع الأخذ بالحسبان مسـاعي وأهداف الكيان الصهيوني في المضي نحو استقطاب بعض الفواعل لصالح تطبيع العلاقات الدبلوماسية بموجب "الاتفاقيات الإبراهيمية" التي تهدف إلى التأسيس لتحالفات إقليمية جديدة تكون فاعلة في البُعدين السياسي والاقتصادي كما طُرِحَت منذ العام 2020. إذ تطمح المملكة العربية السـعودية إلى أداء دور مهم في تشـكيل مسـتقبل المنطقة، على الرغم من أنها لم تقم بعد بتطبيع العلاقات بشـكل كامل، كما ستعمل إيران على محاولة إيجاد أوراق قوّة أو قنوات جديدة للتفاوض على مسـتقبل أمن المنطقة واستقرارها، كي تشـكل قوة ردع جديدة في المستقبل القريب، يكون لها الحضور في ملف المفاوضات القادم.